ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكّمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

دور المنظمات الإقليمية في حل النزاعات السياسية
الاتحاد الأفريقي ودوره في تسوية النزاع السياسي الليبي (2015–2025م)

حمزة فرج محمد ساسي*
قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد العجيلات ، جامعة الزاوية ، ليبيا
Personal Email: h.sasi@zu.edu.ly
تاريخ الارسال 2026/3/2م تاريخ القبول 2026/4/15م

The Role of Regional Organizations in Resolving Political Conflicts:
The African Union and Its Role in the Settlement of the Libyan Political Conflict(2025–2015)

Hamza Faraj Mohammed Sasi
Workplace: Faculty of Economics, Ajilat – University of Zawiya
Personal Email: h.sasi@zu.edu.ly

Abstract

This study examines the role of the African Union in managing the Libyan political conflict during the period 2015–2025, highlighting the organization's capacity to address a complex crisis characterized by internal divisions and overlapping interventions by regional and international actors. The research problem centers on the limited effectiveness of the African Union in exerting tangible influence on the trajectory of the conflict, despite its significant political and diplomatic engagement, raising critical questions about the ability of regional organizations to manage protracted and intractable crises.

To achieve its objectives, the study employs a historical approach to trace the evolution of the conflict, alongside a descriptive-analytical method to assess the tools and mechanisms utilized by the African Union, including political mediation, observation missions, and coordination with the United Nations.

The findings indicate that while the African Union contributed to promoting dialogue and national reconciliation, its impact on the ground remained constrained due to the absence of robust enforcement mechanisms, the multiplicity of external interventions, and weak domestic commitment.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

These limitations underscore the need to develop more effective operational frameworks to ensure sustainable peace.

الملخص :

يتناول هذا البحث دور الاتحاد الأفريقي في إدارة النزاع السياسي الليبي خلال الفترة 2015–2025م، مستعرضًا قدرات المنظمة الإقليمية في مواجهة أزمة معقدة تتشابك فيها الانقسامات الداخلية وتدخلات الفاعلين الدوليين والإقليميين. ترتكز مشكلة البحث على محدودية فعالية الاتحاد الأفريقي في التأثير العملي على مسار النزاع رغم كثافة حضوره السياسي والدبلوماسي، وما يثيره ذلك من تساؤلات حول قدرة المنظمات الإقليمية على إدارة الأزمات المستعصية. ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد البحث على المنهج التاريخي لتتبع تطورات النزاع، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة أدوات وآليات تدخل الاتحاد الأفريقي مثل الوساطة السياسية، بعثات المراقبة، والتنسيق مع الأمم المتحدة. وتوصل البحث إلى أن الاتحاد الأفريقي ساهم في تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية، لكنه ظل محدود التأثير على الأرض نتيجة غياب القدرة التنفيذية، وتعدد التدخلات الخارجية، وضعف الالتزام المحلي، مما يبرز الحاجة لتطوير آليات تنفيذية فعالة لضمان استدامة السلام.

المقدمة:

شهدت القارة الإفريقية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة في طبيعة النزاعات والصراعات السياسية التي اجتاحتها، نتيجة تعقيدات الداخل، وتنامي التدخلات الخارجية، وتداعيات عدم الاستقرار المؤسسي. وتُعد الأزمة الليبية، الممتدة منذ عام 2011م، أحد أبرز الأمثلة على ذلك، لما تحمله من أبعاد سياسية واجتماعية وأمنية تجاوزت حدود الدولة الوطنية لتنعكس مباشرة على أمن دول الجوار والمنطقة الإقليمية المحيطة بها. وفي ظل هذا المشهد المتداخل، برزت المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، بوصفه فاعلًا محوريًا يسعى إلى تقديم مقاربة أفريقية لمعالجة النزاعات، تستند إلى الخصوصية السياسية والثقافية للقارة وإلى منطق "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية".

ومثّل المسار الليبي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2015 و2025م اختبارًا حقيقيًا لقدرات الاتحاد الأفريقي على التعامل مع نزاع مركّب تتشابك فيه الانقسامات السياسية، وتعدد الفاعلين الخارجيين، وتضارب المصالح المحلية والإقليمية. كما عكس هذا النزاع في الوقت ذاته هشاشة منظومة السلم والأمن الإفريقية من جهة، وسعي الاتحاد الأفريقي إلى بلورة دور أكثر فاعلية واستقلالية في إدارة الأزمات من

جهة أخرى، عبر أدوات الوساطة الدبلوماسية، والضغط السياسي، وتنسيق الجهود مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

إن تتبع حضور الاتحاد الأفريقي في ليبيا خلال الفترة قيد الدراسة لا يقتصر على تحليل أدواره وتدخلاته ومصادر قوته وضعفه، بل يفتح المجال أمام تقييم عملي لمبدأ "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية" بوصفه أحد المرتكزات الخطابية والمؤسساتية للعمل الإقليمي في القارة. كما يسمح بإبراز الإشكالات البنيوية التي تحد من فعالية الاتحاد، وفي مقدمتها إشكالية التمويل، والانقسامات بين الدول الأعضاء، وضعف الآليات التنفيذية، وتداخل الأجندات الإقليمية والدولية.

وانطلاقًا من ذلك، تأتي أهمية هذا البحث في سعيه إلى تقديم قراءة تحليلية نقدية لتجربة الاتحاد الأفريقي في معالجة النزاع السياسي الليبي خلال الفترة (2015–2025م)، من خلال تناول أدوات التدخل، وتحديات التطبيق، وحدود الفاعلية، ونتائج المساعي الدبلوماسية، مقارنةً بأدوار المؤسسات الدولية الأخرى، بهدف الوصول إلى فهم أعمق لإمكانات العمل الإقليمي في بناء السلام المستدام داخل ليبيا، وفي الإطار الإفريقي الأوسع.

إشكالية البحث:

شهدت ليبيا منذ عام 2015م حالة من النزاع السياسي والعسكري المعقد، رغم الجهود الدولية والإقليمية المبذولة لمعالجة الأزمة. ورغم كثافة الانخراط الدولي، فإن دور الاتحاد الأفريقي ظل مثار جدل حول مدى تأثيره وقدرته الفعلية على إدارة النزاع ودفع الأطراف الليبية نحو الحل السلمي.

وعليه تتمثل الإشكالية الرئيسة في التساؤل التالي:

إلى أي مدى استطاع الاتحاد الأفريقي التأثير في مسار النزاع السياسي في ليبيا خلال الفترة 2015–2025م؟

وتندرج عليه التساؤلات الفرعية الاتية:

- ما هو الإطار المؤسسي والسياسي الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي للتعامل مع النزاع الليبي؟
- ما هي أبرز أدوات وآليات تدخل الاتحاد الافريقي في إدارة الأزمة الليبية؟
- ما العوامل التي ساعدت أو أعاقت فاعلية تدخل الاتحاد الأفريقي في الازمة الليبية؟
- إلى أي مدى أسهم تدخل الاتحاد الأفريقي في دعم الاستقرار السياسي والمصالحة الوطنية في ليبيا؟

- ما الدروس المستفادة من التجربة الليبية والتي يمكن تعميمها على حالات صراعية مشابهة في أفريقيا؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها:

ان دور الاتحاد الأفريقي في إدارة النزاع الليبي اتسم بالحضور السياسي والدبلوماسي الواضح، غير أن أثره العملي ظل محدودًا من حيث القدرة على إحداث تحولات فعلية في مسار النزاع، وذلك نتيجة غياب الآليات التنفيذية الملزمة، وتعدد التدخلات الإقليمية والدولية، وضعف التزام الأطراف الليبية بمخرجات المبادرات السياسية المطروحة.

وتنبثق منها فرضيات فرعية:

- فاعلية الاتحاد تعتمد على مدى استجابة الأطراف الليبية.
- التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يزيد من فعالية التدخل.
- غياب القدرة التنفيذية يقلص نتائج مخرجات الاتحاد.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- تحليل وتقييم دور الاتحاد الأفريقي في حل النزاعات السياسية في ليبيا خلال الفترة (2015–2025م).
- التعرف على الأطر القانونية والمؤسسية التي يعتمدها الاتحاد الأفريقي في إدارة النزاعات.
- تحليل الإجراءات والآليات التي اتخذها الاتحاد في الحالة الليبية.
- تقييم مستوى تأثير هذه التدخلات في الواقع السياسي والميداني الليبي.
- الكشف عن عوامل النجاح والإخفاق التي واجهت جهود الاتحاد.
- تقديم توصيات لتعزيز دور الاتحاد الأفريقي في حل النزاعات المستقبلية.

أهمية البحث:

1- الأهمية العلمية

يساهم البحث في سد فجوة معرفية حول دراسة الدور الإقليمي الأفريقي في نزاع عربي–متوسطي حساس.

يقدّم نموذجًا تحليليًا لتقييم فعالية المنظمات الإقليمية في بيئات صراعية معقدة.

2- الأهمية العملية

يوفر توصيات يمكن أن يستفيد منها صانعو القرار في الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء.

يبرز آليات وأدوار يمكن تطويرها لتحسين إدارة الأزمات المستقبلية في القارة.

يساعد الباحثين والطلاب والمهتمين بالشأن الليبي في فهم أبعاد الصراع من منظور إقليمي.

منهجية البحث:

المنهج التاريخي

يعتمد البحث على المنهج التاريخي في تتبع المراحل المختلفة للنزاع الليبي، منذ مرحلة ما بعد اتفاق الصخيرات (2015م)، مرورًا بتصاعد النزاع المسلح في طرابلس، وحتى مرحلة حكومة الوحدة الوطنية والانتخابات المحدودة. هذا التتبع يسمح بفهم السياق الزمني للأحداث وتأثير كل مرحلة على فاعلية التدخل الأفريقي.

المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتقديم وصف دقيق لتطور النزاع الليبي منذ 2015م، وتحليل دور الاتحاد الأفريقي في محاولة حل النزاع. يعتمد المنهج الوصفي التحليلي على جمع البيانات من مصادر رسمية وتقارير الأمم المتحدة، بالإضافة إلى متابعة وسائل الإعلام الدولية والصحف الأكاديمية

حدود البحث:

الحدود الزمنية: 2015–2025م.

الحدود الموضوعية: دور الاتحاد الأفريقي دون غيره من الفاعلين.

الحدود المكانية: الإقليم الليبي وما يرتبط به من تفاعلات مع دول الجوار الأفريقي والمتوسط.

المبحث الأول ـ المنظمات الإقليمية ودورها في حفظ السلم والأمن:

تعتبر المنظمات الإقليمية من الأدوات الأساسية في النظام الدولي متعدد الأطراف لإدارة النزاعات السياسية وحفظ السلم والاستقرار في مناطقها[1]. فقد برزت الحاجة إلى هذه المنظمات مع تزايد النزاعات الداخلية والإقليمية، والتي لم تعد الدول الأعضاء قادرة على حلها بمفردها، سواء بسبب محدودية الموارد أو تعقيدات التداخلات السياسية الإقليمية والدولية[2].

وقد ساهم التحول في طبيعة الصراعات من حروب بين دول إلى نزاعات داخل الدول في تعزيز دور المنظمات الإقليمية، باعتبارها فواعل وسيطة تمتلك شرعية جغرافية وسياسية وثقافية، تمكّنها من التدخل بمرونة أكبر مقارنة بالمؤسسات الدولية

ذات الطابع العالمي[3]. وفي هذا السياق، أصبحت المنظمات الإقليمية جزءًا من منظومة الأمن الجماعي، تؤدي أدوارًا متكاملة مع الأمم المتحدة في مجالات الوقاية من النزاعات، وإدارة الأزمات، وبناء السلام بعد النزاعات[4].

تعريف المنظمات الإقليمية ووظائفها

تُعرَّف المنظمات الإقليمية بأنها كيانات مؤسسية تضم مجموعة من الدول التي تنتمي إلى نطاق جغرافي محدد، وتتأسس على قواعد قانونية واتفاقيات متعددة الأطراف، بهدف تحقيق مصالح مشتركة سياسية، وأمنية، واقتصادية، وثقافية[5]. ولا يقتصر دور هذه المنظمات على التنسيق السياسي فقط، بل يمتد ليشمل إدارة النزاعات، وبناء الثقة بين الدول الأعضاء، وتعزيز الاستقرار الإقليمي طويل الأمد[6].

وتتمثل الوظائف الأساسية للمنظمات الإقليمية في مجال إدارة النزاعات فيما يلي:

الوساطة السياسية: حيث تقوم المنظمات الإقليمية بدور الوسيط بين الأطراف المتنازعة، وتقديم حلول تفاوضية مقبولة للجميع.

المراقبة المدنية والعسكرية: من خلال نشر بعثات مراقبة لمتابعة اتفاقيات وقف إطلاق النار وضمان عدم تصعيد النزاع.

التدخل الدبلوماسي والاقتصادي: فرض عقوبات على الأطراف المنتهكة أو تقديم حوافز سياسية واقتصادية لتحقيق السلام[7].

الاتحاد الأفريقي كمنظمة إقليمية

يمثل الاتحاد الأفريقي أحد أبرز النماذج المؤسسية للمنظمات الإقليمية في القارة الإفريقية، حيث يمتلك بنية تنظيمية متخصصة في إدارة النزاعات، يأتي في مقدمتها مجلس السلم والأمن الأفريقي[8]، بوصفه الجهاز المختص بالإنذار المبكر، والوساطة، وإدارة الأزمات، وبناء السلام بعد النزاعات[9]. وقد عزز الاتحاد الأفريقي هذا الدور عبر تطوير ما يُعرف بـ هيكل السلم والأمن الأفريقي (APSA)، الذي يضم منظومة متكاملة تشمل:

- نظام الإنذار المبكر القاري
- مجلس السلم والأمن
- القوة الإفريقية الجاهزة
- لجنة الحكماء
- آليات الدبلوماسية الوقائية[10]

وأظهرت تجارب الاتحاد الأفريقي في أزمات مثل دارفور، وجنوب السودان، ومالي، أن المنظمة تمتلك قدرة معيارية معتبرة في بلورة المبادرات السياسية، وصياغة أطر التسوية السلمية، رغم محدودية قدراتها التنفيذية مقارنة بالمنظمات الدولية الكبرى[11].

مقارنة بالمنظمات الإقليمية الأخرى:

عند مقارنة الاتحاد الأفريقي بمنظمات إقليمية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي أو مجلس التعاون الخليجي، يتضح اختلاف في أنماط التدخل وأدوات إدارة النزاعات. فالاتحاد الأوروبي يعتمد أساسًا على الدبلوماسية الاقتصادية والقانونية، ويستخدم أدوات العقوبات، والمساعدات، والضغط المؤسسي بشكل فعال[12]، بينما يركّز مجلس التعاون الخليجي على الوساطة السياسية والدعم الأمني المباشر في النزاعات الإقليمية[13]

أما الاتحاد الأفريقي، فيتميز بنموذج الدبلوماسية التوافقية القائمة على بناء الإجماع، واحترام السيادة الوطنية، وتجنب الإكراه السياسي، وهو ما يمنحه شرعية معيارية، لكنه في المقابل يحدّ من قدرته على فرض الحلول أو تنفيذ القرارات ميدانيًا[14].

وتُظهر هذه المقارنة أن فاعلية المنظمات الإقليمية لا تتحدد فقط بوجود الأطر المؤسسية، بل بامتلاك أدوات التنفيذ، والموارد، والقدرة على ممارسة الضغط السياسي، وهو ما يفسر التفاوت في نتائج تدخلاتها في النزاعات المختلفة[15].

المبحث الثاني ـ النزاع السياسي في ليبيا (2015–2025م):

المطلب الأول ـ خلفية النزاع بعد 2015م:

دخلت ليبيا، عقب سقوط نظام العقيد معمر القذافي سنة 2011م، في مرحلة انتقالية اتسمت بضعف مؤسسات الدولة وتفكك السلطة المركزية، ما مهّد لظهور أزمات سياسية وأمنية متلاحقة. ومع توقيع اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015م برعاية الأمم المتحدة، والذي أفضى إلى إنشاء حكومة الوفاق الوطني، برزت انقسامات مؤسسية حادة داخل المشهد السياسي الليبي، إذ رفض مجلس النواب في الشرق الاعتراف الكامل بشرعية الحكومة الجديدة، في مقابل تمسك المجلس الرئاسي في الغرب بالسلطة التنفيذية، وهو ما أسس لحالة ازدواجية سلطوية عمّقت مسار الصراع بدل احتوائه[16].

وقد ترافقت هذه الانقسامات الداخلية مع تدخلات إقليمية ودولية متزايدة، انطلقت من اعتبارات جيوسياسية وأمنية متباينة[17]. ففي حين دعمت تركيا وقطر حكومة الوفاق

الوطني في طرابلس سياسيًا وعسكريًا[18]، انخرطت مصر والإمارات العربية المتحدة في دعم الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر في شرق البلاد، مدفوعة بمخاوف تتعلق بانتشار الجماعات المسلحة ذات التوجهات الإسلامية وتأثيرها المحتمل على الأمن الإقليمي[19]. في المقابل، ركزت الدول الغربية والأمم المتحدة على الدفع نحو تسوية سلمية عبر خارطة الطريق الأممية، التي هدفت إلى إعادة توحيد المؤسسات وإطلاق مسار سياسي شامل.

إلى جانب ذلك، لعبت الفصائل المسلحة المحلية دورًا محوريًا في تعقيد المشهد، إذ فشلت السلطات السياسية المتعاقبة في دمج هذه التشكيلات ضمن مؤسسات الدولة أو إخضاعها لسلطة مركزية موحدة، ما أدى إلى تعدد بؤر النزاع المسلح وخلق بيئة من الفوضى الأمنية حالت دون تنفيذ أي اتفاقات سياسية بشكل فعلي[20]. وقد أفرز هذا الواقع نزاعًا مفتوحًا تتداخل فيه الأبعاد السياسية والعسكرية، ويصعب ضبطه عبر الأدوات التقليدية لإدارة النزاعات.

المطلب الثاني ـ مراحل النزاع وتأثيرها على السلم الإقليمي:

المرحلة الأولى- ما بعد اتفاق الصخيرات (2015–2017م):

تمثل هذه المرحلة بداية الانقسام المؤسسي العميق، حيث تأسست حكومة الوفاق الوطني بدعم أممي، في مقابل استمرار المؤسسات السياسية والعسكرية في الشرق خارج إطار الاتفاق. خلال هذه الفترة، ركز الاتحاد الأفريقي على دعم الحكومة المعترف بها دوليًا، والدعوة إلى الحوار بين الأطراف الليبية، ومحاولة بلورة إطار سياسي للمصالحة الوطنية[21]. غير أن استمرار المواجهات المسلحة في مدن مثل سرت ومصراتة، ورفض المؤسسات الشرقية الانخراط في المسار التنفيذي، حدّ من فاعلية هذه الجهود، خاصة في ظل غياب آليات أفريقية قادرة على المراقبة الميدانية أو فرض الالتزام السياسي[22].

المرحلة الثانية ـ أزمة حكومة الوفاق والحرب على طرابلس (2018–2020م):

شهدت هذه المرحلة تصعيدًا غير مسبوق في النزاع، عقب إطلاق الجيش الوطني الليبي عملية عسكرية للسيطرة على العاصمة طرابلس، ما أدخل البلاد في مواجهة عسكرية واسعة النطاق[23]. وأسفر حصار طرابلس عن أزمة إنسانية حادة ونزوح آلاف المدنيين، في وقت تعاظمت فيه التدخلات الإقليمية المباشرة عبر تزويد

[18] ويليامز، بول. (2019). قدرة الاتحاد الأفريقي على إدارة النزاعات. دراسات الأمن المعاصر، 13(2)، ص. 120–122

الأطراف المتحاربة بالسلاح والمعدات العسكرية، الأمر الذي عمّق الصراع ورفع من كلفته الإنسانية والأمنية[24]. كما تميزت هذه المرحلة بتعدد المبادرات الدولية، سواء من قبل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو الجامعة العربية، إلا أن هذه المبادرات ظلت في كثير من الأحيان مجزأة ومتعارضة مع الجهود الأفريقية، ما أضعف فرص التوصل إلى تسوية شاملة[25]. وفي هذا السياق، اقتصر دور الاتحاد الأفريقي على المواقف السياسية والدعوات إلى وقف إطلاق النار، دون امتلاكه قدرة عملية على التأثير في مسار العمليات العسكرية.

المرحلة الثالثة ـ حكومة الوحدة الوطنية وتعثر المسار الانتخابي (2021–2025م):

في مطلع عام 2021م، تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برعاية الأمم المتحدة، في محاولة لإعادة توحيد السلطة التنفيذية وتهيئة الظروف لإجراء انتخابات وطنية. غير أن هذا الاختراق السياسي بقي هشًا، إذ سرعان ما تعثرت العملية الانتخابية بسبب الخلافات حول الإطار الدستوري وشروط الترشح، ما أدى إلى عودة حالة الانقسام وظهور حكومتين متوازيتين من جديد[26]. وقد اتسمت البيئة السياسية الليبية خلال هذه المرحلة بتعدد الشرعيات، وغياب مؤسسات موحدة قادرة على فرض القانون، وتوسع دور الفاعلين الخارجيين، فضلًا عن تآكل الثقة المجتمعية في جدوى المسارات السياسية القائمة.

في ظل هذا المشهد المعقد، سعى الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز الحوار السياسي بين الفاعلين المحليين، والدعوة إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة، ودعم مسار المصالحة الوطنية بوصفه مدخلًا لإعادة بناء الدولة. كما شارك في الجهود الرامية إلى دمج الفصائل المسلحة ضمن مؤسسات الدولة[27]. إلا أن هذه الجهود اصطدمت بجملة من التحديات، أبرزها استمرار الانقسام المسلح، وتباين التدخلات الإقليمية، وضعف الإرادة السياسية لدى الأطراف الليبية، وهو ما جعل الاتحاد الأفريقي في كثير من الأحيان فاعلًا ثانويًا ضمن صراع تحكمه أولويات قوى دولية كبرى.

المطلب الثالث ـ تأثير النزاع الليبي على الاستقرار الإقليمي:

لم يقتصر أثر النزاع الليبي منذ عام 2015م على الإطار الداخلي للدولة، بل تجاوز ذلك ليصبح أحد أبرز مصادر عدم الاستقرار الإقليمي في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والبحر المتوسط[28]. فقد أدت حالة التفكك المؤسسي وغياب السلطة المركزية إلى تحويل ليبيا إلى فضاء مفتوح لتدفقات بشرية وأمنية غير منضبطة، ما جعلها بؤرة تهديد مباشر للسلم والأمن الإقليميين[29].

وفي مقدمة هذه التداعيات، برزت ظاهرة الهجرة غير النظامية بوصفها إحدى النتائج المباشرة للفوضى الأمنية، حيث تحولت السواحل الليبية إلى نقطة عبور رئيسة نحو أوروبا، في ظل ضعف الرقابة وغياب مؤسسات إنفاذ القانون[30]. وقد شكّل ذلك ضغطًا سياسيًا وأمنيًا متزايدًا على دول الجوار الجنوبي للمتوسط، فضلًا عن انعكاساته الإنسانية المعقدة، ما دفع بعض الدول الأوروبية إلى الانخراط بشكل مباشر في الملف الليبي، بما زاد من تعقيد توازنات الصراع[31].

إلى جانب ذلك، أسهم النزاع الليبي في انتشار السلاح والجماعات المسلحة عبر الحدود، إذ تسربت كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة إلى دول الجوار، خاصة تونس والجزائر وتشاد والنيجر، الأمر الذي زاد من هشاشة الأوضاع الأمنية في مناطق تعاني أصلًا من ضعف الدولة وانتشار التنظيمات المتطرفة[32]. وقد مثّل هذا العامل تحديًا مزدوجًا للاتحاد الأفريقي، كونه يهدد الأمن القومي للدول الأعضاء ويقوض الجهود القارية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود[33].

كما ساهم النزاع الليبي في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، حيث أصبحت ليبيا ساحة مفتوحة لتقاطع مصالح قوى إقليمية ودولية متنافسة، ما انعكس على علاقات دول الجوار فيما بينها، وأضعف فرص تبني موقف إقليمي موحد تجاه الأزمة[34]. وقد أدى هذا التداخل إلى إضعاف المبادرات الأفريقية، إذ باتت الجهود القارية تصطدم بأجندات خارجية أكثر نفوذًا وموارد، الأمر الذي قلل من قدرة الاتحاد الأفريقي على فرض مقاربة مستقلة لحل النزاع[35].

وفي هذا السياق، يمكن القول إن استمرار النزاع الليبي دون تسوية شاملة ألقى بظلاله على منظومة السلم والأمن الأفريقية، وأبرز محدودية الآليات التنفيذية المتاحة للاتحاد الأفريقي في التعامل مع نزاعات داخلية ذات امتدادات إقليمية معقدة. فقد أظهرت التجربة الليبية أن غياب أدوات الردع والتنفيذ، إلى جانب ضعف التنسيق مع المنظمات الدولية، يحول دون ترجمة المبادرات السياسية إلى نتائج ملموسة على الأرض[36].

وعليه، فإن النزاع الليبي يمثل نموذجًا دالًا على الترابط الوثيق بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي، ويؤكد أن فشل إدارة الأزمات الداخلية في دولة محورية مثل ليبيا لا يظل محصورًا داخل حدودها، بل يمتد ليقوض استقرار الإقليم بأسره، وهو ما يستدعي مقاربة أفريقية أكثر تماسكًا، قائمة على تعزيز القدرات التنفيذية للاتحاد

الأفريقي، وتكثيف التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين ضمن إطار يحترم الخصوصية الليبية ويحد من التدخلات المتعارضة.

المبحث الثالث: دور الاتحاد الأفريقي في ليبيا (2015–2025م)

المطلب الأول: الأطر المؤسسية والسياسات العامة للاتحاد الأفريقي

شكّل النزاع الليبي منذ عام 2015م اختبارًا حقيقيًا لقدرة الاتحاد الأفريقي على تفعيل أطره المؤسسية وآلياته السياسية في التعامل مع الأزمات المعقدة ذات الامتدادات الإقليمية والدولية. فمنذ اندلاع الانقسام السياسي والمؤسسي في ليبيا، سعى الاتحاد الافريقي إلى بلورة موقف يستند إلى مبادئه التأسيسية، وفي مقدمتها احترام سيادة الدول، والحفاظ على وحدة أراضيها، ورفض التغييرات غير الدستورية للحكم، مع التأكيد على أولوية الحلول السلمية للنزاعات[37].

1. مجلس السلم والأمن الأفريقي:

يعد مجلس السلم والأمن الأفريقي الآلية المركزية للاتحاد الأفريقي في معالجة النزاعات داخل القارة[38]، حيث يتمتع بسلطة اتخاذ القرارات والتوصيات للأعضاء حول التدخلات السلمية والسياسية. وفي حالة ليبيا، لعب المجلس دورًا بارزًا من خلال:

- متابعة تطورات الأزمة الليبية بشكل دوري، وتقديم توصيات سياسية لحل النزاع.
- الدعوة إلى التهدئة بين الأطراف الليبية واحترام وحدة وسيادة الدولة الليبية.
- إصدار بيانات رسمية تؤكد على دعم الاتحاد الأفريقي للوساطة الأممية.

وقد مثّل هذا الدور محاولة لتعزيز الشرعية الإقليمية، حيث يُنظر إلى الاتحاد الأفريقي بوصفه إطارًا تمثيليًا للدول الأفريقية مجتمعة، الأمر الذي يمنحه درجة أعلى من المصداقية السياسية في الدعوة إلى الحوار والتسوية السلمية."

2. دعم خارطة الطريق الأممية:

التزام الاتحاد الأفريقي بخارطة الطريق التي طرحتها الأمم المتحدة لحل النزاع الليبي يعكس استراتيجية التنسيق بين المنظمات الإقليمية والدولية. وقد شمل هذا الدعم:

- حث الأطراف الليبية على المشاركة في الحوار السياسي الوطني.
- دعم إجراء الانتخابات الوطنية كخطوة أساسية نحو الاستقرار السياسي.
- التعاون مع الأمم المتحدة في إعداد تقارير دورية لتقييم التقدم السياسي.

هذا التنسيق أتاح للاتحاد الأفريقي حضورًا دبلوماسيًا مؤثرًا رغم محدودية القدرات التنفيذية على الأرض.

3. دعم السلام والمصالحة الوطنية:

أولى الاتحاد الأفريقي أهمية كبرى لمرحلة المصالحة الوطنية كشرط أساسي لنجاح أي عملية سياسية، حيث شهدت عدة عواصم أفريقية اجتماعات غير معلنة شارك فيها ممثلون عن مناطق وفاعلين اجتماعيين، بهدف احتواء الخلافات وبناء قاعدة لاستعادة النسيج الوطني. ورغم أن أثر هذه الجهود لم ينعكس بوضوح على المسار السياسي العام، إلا أنها أسهمت في تقليل اندلاع نزاعات محلية وتصعيدها، فقد ركز على:

- عقد جلسات حوار بين الفاعلين المحليين، بما يشمل القبائل والمكونات الاجتماعية المختلفة.[39]
- الترويج لمبادرات دمج الفصائل المسلحة في المؤسسات الرسمية للدولة.
- تقديم الإرشادات والسياسات لتقليل الانقسامات الإقليمية بين الشرق والغرب.

وقد شكّل هذا التركيز على المصالحة الوطنية أحد أهم محاور عمل الاتحاد الأفريقي، باعتبار أن استمرار الانقسامات الداخلية يمثّل عائقًا بنيويًا أمام أي جهود دولية أو إقليمية لتسوية النزاع."

المبحث الثاني ـ أدوات وآليات تدخل الاتحاد الأفريقي:

1. بعثات المراقبة:

اعتمد الاتحاد الأفريقي على إرسال بعثات مراقبة سياسية ومدنية لمتابعة الوضع الأمني والسياسي في ليبيا. وشملت هذه البعثات:

- تقييم مستوى الالتزام باتفاقيات وقف إطلاق النار.
- رصد الانتهاكات وتقديم توصيات لمعالجتها.
- تسهيل الاجتماعات بين الأطراف الليبية لتعزيز الحوار السياسي.

ورغم أن هذه البعثات لعبت دورًا رمزيًا مهمًا، إلا أن محدودية قدراتها التنفيذية على الأرض قللت من تأثيرها الفعلي.

2. الدعم الدبلوماسي:

اضطلع الاتحاد الأفريقي بدور دبلوماسي نشط في إدارة الأزمة الليبية، تمثل أساسًا في الوساطة السياسية وتيسير الحوار بين الأطراف المتنازعة، عبر توظيف أدواته المؤسسية ولجانه المتخصصة. فقد قام الاتحاد بتكليف لجنة رفيعة المستوى بشأن ليبيا بعقد لقاءات مباشرة مع القيادات السياسية الليبية، كان أبرزها الاجتماع الذي احتضنته

برازافيل في فبراير 2024م، والذي جمع رئيس المجلس الرئاسي الليبي مع عدد من القادة الأفارقة، وتركز على دعم مسار المصالحة الوطنية والتأكيد على أولوية الحل الليبي–الليبي[40].

كما شارك الاتحاد الأفريقي بصفة رسمية في المؤتمرات الدولية المعنية بالأزمة الليبية، ولا سيما الاجتماعات التنسيقية المشتركة مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بهدف توحيد الجهود الدبلوماسية وتفادي تضارب المسارات السياسية. وفي هذا الإطار، كان للاتحاد حضور في المؤتمر الثلاثي المشترك بين الأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الأفريقي، الذي أكد على ضرورة احترام سيادة ليبيا ودعم العملية السياسية السلمية[41]

وعلى المستوى القاري، حافظ الاتحاد على إدراج الملف الليبي ضمن جدول أعمال قممه الدورية في أديس أبابا، حيث ناقشت قمم 2024 و2025 تطورات الأزمة، وركزت على أهمية إشراك الفاعلين الليبيين كافة في حوار شامل، بعيدًا عن الإقصاء أو فرض الحلول الخارجية[42].

كما دعم الاتحاد، دبلوماسيًا وسياسيًا، جهود توقيع ميثاق السلام والمصالحة الوطنية الليبية في 2025، معبرًا عن استعداده لمرافقة الليبيين في مرحلة تنفيذ الاتفاق[43]. ويُظهر هذا المسار أن الاتحاد الأفريقي سعى إلى لعب دور وسيط توافقي يوازن بين الانخراط الدولي ومتطلبات الخصوصية الليبية، غير أن فاعلية هذا الدور ظلت رهينة بمدى تجاوب الأطراف المحلية، وبحجم التنسيق مع القوى الدولية المؤثرة في مسار الأزمة.

3. التعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي:

تضمن التدخل الأفريقي تنسيقًا مباشرًا مع الأمم المتحدة لضمان توافق السياسات، بما يشمل:

- دعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL).
- المشاركة في إعداد تقارير مشتركة حول تطورات النزاع السياسي.
- العمل على توحيد المبادرات الدولية لتجنب التشتت والتعارض في الحلول.

هذا التنسيق ساهم في زيادة الشرعية الدولية للاتحاد الأفريقي، لكنه لم يكن كافيًا لتعويض ضعف القدرة التنفيذية داخليًا.

المطلب الثالثٌ: تقييم فاعلية تدخل الاتحاد الأفريقي:

يُعدّ تقييم فاعلية تدخل الاتحاد الأفريقي في النزاع الليبي مسألة منهجية معقدة، نظرًا لتداخل مستويات التأثير السياسي، وتعدد الفاعلين المحليين والدوليين، وتشابك المسارات التفاوضية. فمن الناحية الشكلية، حافظ الاتحاد الأفريقي على حضور سياسي مستمر في الملف الليبي، سواء عبر بياناته الرسمية، أو مشاركته في المؤتمرات الدولية، أو جهوده في الوساطة والمصالحة. غير أن هذا الحضور لم يُترجم، في أغلب الأحيان، إلى قدرة فعلية على التأثير في مسار النزاع أو إعادة تشكيل موازين القوى داخله[44].

وعلى مستوى النجاحات النسبية، يمكن تسجيل أن الاتحاد الأفريقي نجح في تثبيت مبدأ الحل السياسي كخيار استراتيجي، ورفض منطق الحسم العسكري، كما أسهم في إبقاء القضية الليبية ضمن دائرة الاهتمام القاري، ومنع عزلها بالكامل ضمن الأطر الدولية الغربية. كذلك، لعب دورًا في إضفاء الشرعية السياسية على مسارات الحوار والمصالحة، عبر تأكيده المستمر على وحدة الدولة الليبية ورفض مشاريع التقسيم، وهو ما يمثل مكسبًا معياريًا مهمًا في السياق الأفريقي[45].

غير أن هذه النجاحات تبقى رمزية أكثر منها بنيوية، إذ تكشف المقارنة بين أهداف الاتحاد الأفريقي ونتائج تدخله عن فجوة واضحة بين الخطاب والممارسة. فعلى مستوى الواقع الميداني، لم يتمكن الاتحاد من وقف التصعيد العسكري في أي مرحلة مفصلية من مراحل النزاع، ولم ينجح في فرض آليات مراقبة أو ضمان تنفيذ الاتفاقات السياسية، كما لم يمتلك أدوات ضغط فعالة على الأطراف الليبية أو داعميهم الإقليميين[46].

ومن منظور تحليلي مقارن، يتضح أن تدخل الاتحاد الأفريقي في ليبيا يختلف نوعيًا عن تدخله في أزمات أفريقية أخرى (مثل السودان أو مالي)، حيث افتقر في الحالة الليبية إلى عنصرين حاسمين:

- الشرعية التنفيذية المتمثلة في القدرة على فرض القرارات.
- النفوذ السياسي المباشر على أطراف النزاع.

ويرتبط ذلك بطبيعة الأزمة الليبية ذات البعد الدولي الكثيف، حيث تهيمن قوى كبرى على مفاصل القرار، ما جعل الاتحاد الأفريقي يعمل في بيئة سياسية مشبعة بتوازنات دولية غير مواتية لدور إقليمي مستقل[47].

كما كشفت التجربة الليبية عن محدودية نموذج الدبلوماسية التوافقية الذي يتبناه الاتحاد الأفريقي، والقائم على بناء الإجماع بدل ممارسة الضغط. ففي سياق نزاع

تتعدد فيه مراكز القوة المسلحة، وتتقاطع فيه المصالح الإقليمية والدولية، تصبح المقاربات التوافقية وحدها غير كافية لإحداث اختراق سياسي حقيقي، ما لم تُدعّم بآليات تنفيذية ملزمة وقوة ردع مؤسسية.

ومن زاوية أخرى، يمكن القول إن الاتحاد الأفريقي تحوّل، عمليًا، إلى فاعل داعم للمسارات الدولية بدل أن يكون قائدًا لها، حيث اقتصر دوره غالبًا على دعم جهود الأمم المتحدة، والمشاركة في المبادرات متعددة الأطراف، دون امتلاك زمام المبادرة الاستراتيجية. وقد أضعف ذلك صورته كفاعل إقليمي مستقل، ورسّخ نمط "التبعية التفاوضية" في إدارة الأزمات ذات البعد الدولي[48].

وعليه، فإن التقييم النقدي لتدخل الاتحاد الأفريقي في ليبيا يقود إلى خلاصة مركزية مفادها أن الأزمة الليبية كشفت حدود القدرة المؤسسية للمنظمة، وأظهرت أن امتلاك الشرعية السياسية والمعيارية لا يكفي وحده لتحقيق الفاعلية، ما لم يُدعّم بقدرات تنفيذية، وأدوات ضغط، ونفوذ تفاوضي حقيقي. وفي هذا السياق، تمثل الحالة الليبية نموذجًا دالًا على التحديات البنيوية التي تواجه المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات المعقدة، خاصة عندما تتجاوز هذه النزاعات الإطار المحلي لتصبح جزءًا من صراعات النفوذ الدولي.

وبذلك، لا يمكن توصيف دور الاتحاد الأفريقي في ليبيا بوصفه فشلًا كاملًا، ولا نجاحًا فعليًا، بل يمكن تصنيفه ضمن إطار "الفاعلية المحدودة"، حيث حضر الاتحاد كفاعل سياسي ومعياري، لكنه غاب كفاعل تنفيذي مؤثر، وهو ما يفسر محدودية نتائجه العملية رغم كثافة حضوره الدبلوماسي.

الدروس المستفادة من تجربة الاتحاد الأفريقي في ليبيا:

تجربة الاتحاد الأفريقي في النزاع الليبي (2015–2025م) قدمت مجموعة من الدروس القيمة التي يمكن استخلاصها لتعزيز فاعلية المنظمات الإقليمية في حل النزاعات المستقبلية. أبرز هذه الدروس تشمل:

1. أظهرت التجربة أن نجاح أي عملية سلمية يعتمد بدرجة كبيرة على مشاركة الفاعلين المحليين[49]، بما يشمل الفصائل المسلحة والمكونات الاجتماعية والسياسية المختلفة. غياب مشاركة فاعلة من هذه الأطراف أدى إلى ضعف الالتزام بالاتفاقيات وتأجيل تنفيذ الحلول ([AU, 2023]).

2. واجه الاتحاد الأفريقي محدودية في تنفيذ قراراته على الأرض، حيث اقتصرت قدراته على إصدار البيانات والتوصيات. الدرس المستفاد هنا هو ضرورة وجود

آليات تنفيذية قوية، تشمل بعثات مراقبة مسلحة ومدنية، وقوة دبلوماسية قادرة على فرض الحلول السياسية.

3. تجربة ليبيا أكدت أن تنسيق الجهود مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى يزيد من فاعلية المبادرات الإقليمية، ويمنحها مصداقية أكبر. غياب التنسيق أدى في مراحل سابقة إلى تعدد المبادرات وتعطيل الحلول العملية ([UNSMIL, 2021]).

4. أحد أبرز العوائق التي قللت من نجاح جهود الاتحاد الأفريقي هو تدخل الدول الإقليمية والدول الكبرى في النزاع[50].الدرس المستفاد هو ضرورة وضع استراتيجيات للتعامل مع هذه التدخلات، عبر الضغط الدبلوماسي والتفاوض متعدد الأطراف للحفاظ على استقلالية الحلول الإقليمية.

5. أثبتت التجربة أن المصالحة الوطنية وتمكين المجتمع المدني من المشاركة في العملية السياسية يمثل عنصرًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار الطويل الأمد. تجاهل هذه العناصر يؤدي إلى استمرار النزاعات على المدى الطويل.

الخاتمة:

يبرز تحليل مسار تدخل الاتحاد الأفريقي في الأزمة الليبية خلال السنوات الممتدة بين 2015 و2025م أن المنظمة الإقليمية لا تزال تقف عند مفترق طرق بين الالتزام السياسي بمبدأ "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية" وبين القيود العملية التي تعرقل قدرتها على تحويل هذا المبدأ إلى واقع ملموس. فقد كشفت التجربة الليبية بجلاء أن الاتحاد الأفريقي يمتلك أدوات ومقاربات دبلوماسية متقدمة تتراوح بين الوساطة متعددة الأطراف، والدبلوماسية الوقائية، وتنسيق الجهود مع الشركاء الدوليين، إلا أن فعالية هذه الآليات ظلت متفاوتة في ظل انقسام الفاعلين الليبيين، وتضارب المصالح الإقليمية، وتدافع القوى الدولية على النفوذ داخل المشهد الليبي.

كما أظهرت الأزمة أن تحديات التمويل، وضعف الإرادة الجماعية داخل الاتحاد، وتنافس المنظمات الدولية على إدارة الملف الليبي – وفي مقدمتها الأمم المتحدة – شكلت عوامل حدّت من قدرة الاتحاد على قيادة عملية سياسية مستقرة ومستدامة. ورغم ذلك، لا يمكن إغفال الأسهام المهم الذي قدمه الاتحاد الأفريقي كمسار موازٍ ومكمل لنظام الأمن الدولي، سواء عبر دعم المسارات التفاوضية، أو فتح قنوات اتصال بين الأطراف المتنازعة، أو الدفع باتجاه رؤية شاملة تنطلق من الخصوصية المجتمعية والسياسية الليبية.

إن استشراف مستقبل الدور الإقليمي في ليبيا يشير إلى أن الاتحاد الأفريقي قادر على أن يكون فاعلاً أكثر تأثيرًا، إذا ما تمكن من معالجة نقاط الضعف البنيوية التي رافقت تدخله، وتعزيز التنسيق المؤسسي مع المنظمات الدولية وتطوير آليات أمنية قائمة على التكامل بدل التنافس. كما يبقى نجاح هذا الدور مرهونًا بمدى استجابة الأطراف الليبية لجهود التسوية، وتوفر إرادة دولية واقليمية داعمة لمسار الحل السياسي.

وبذلك يتضح أن تجربة الاتحاد الأفريقي في ليبيا ليست مجرد حالة دراسية ضمن سجل النزاعات الإفريقية، بل محطة اختبار استراتيجية لقدرة القارة على إدارة أزماتها بنفسها، وتأكيد أن بناء السلام المستدام في ليبيا لا يزال ممكنًا، شرط التزام الفواعل المحلية والإقليمية بمسار موحد يضع مصلحة الدولة والمواطن فوق الحسابات السياسية الضيقة.

وبناءً على ما سبق، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. أظهرت الدراسة أن الاتحاد الأفريقي لعب دورًا بارزًا على المستوى السياسي والدبلوماسي، من خلال دعم الحوار الوطني والمصالحة بين الأطراف الليبية، إلا أن تأثيره العملي على الأرض ظل محدودًا بسبب ضعف القدرات التنفيذية والتدخلات الإقليمية
2. تمثلت التحديات في الانقسامات الداخلية بين المؤسسات الليبية والفصائل المسلحة، بالإضافة إلى تدخلات الدول الإقليمية والدول الكبرى، التي أثرت سلبًا على تنفيذ المبادرات الأفريقية.
3. أثبت البحث أن التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وكذلك مع الاتحاد الأوروبي والجهات الدولية الأخرى، كان عاملاً مهمًا لتعزيز شرعية التدخلات، لكنه لم يكن كافيًا لتعويض القيود التنفيذية على الأرض.
4. أكد البحث أن استدامة السلام تعتمد على مشاركة الفاعلين المحليين والمجتمع المدني، فضلاً عن التركيز على المصالحة الوطنية، بما يتيح دمج الفصائل المسلحة ضمن الدولة وبناء مؤسسات قوية ومستقرة.

التوصيات.

1. إنشاء فرق متابعة مستقلة لمراقبة الالتزام بالاتفاقيات، تزويد بعثات الاتحاد الأفريقي بصلاحيات تنفيذية محددة لضمان تطبيق القرارات السياسية.

2. استخدام آليات دبلوماسية متقدمة تشمل الوساطة الاقتصادية والسياسية، تعزيز القوة الرمزية والتنظيمية للمنظمة لتكون أكثر تأثيرًا على الأطراف المحلية والإقليمية.

3. دمج التربية على الديمقراطية والمواطنة في برامج التعليم الليبية، إشراك الشباب والمجتمع المدني في مبادرات السلام والمصالحة لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

4. العمل على توثيق التنسيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتوحيد المبادرات السياسية. إنشاء لجنة تنسيق متعددة الأطراف لمتابعة تنفيذ الخطط والسياسات بشكل مستمر.

5. وضع استراتيجيات للتعامل مع التدخلات الأجنبية عبر المفاوضات الإقليمية والدولية، توظيف الشرعية الأفريقية والإقليمية للضغط على الأطراف الخارجية للامتناع عن دعم أي فصيل مسلح على حساب الحل السياسي الشامل.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

المراجع:

1. عبد السلام، يوسف. (2019). المنظمات الإقليمية والأمن الجماعي في أفريقيا. الجزائر: منشورات جامعة الجزائر، ط 1، ص. 15.
2. البدوي، محمد. (2020). الاتحاد الإفريقي وإدارة النزاعات في القارة الإفريقية. القاهرة: دار الفكر العربي، ط 1، ص. 12.
3. أديباجو، أدبامولا. (2016). صناعة السلام في أفريقيا: دور المنظمات الإقليمية. لندن: زيد بوكس، ط 1، ص. 20.
4. الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. (2021). إطار الشراكة الاستراتيجية في السلم والأمن. أديس أبابا، ط 1، ص. 18.
5. ديرسو، سولومون. (2018). الإطار المعياري للاتحاد الأفريقي للسلام والأمن في ليبيا، موجز سياسات لمعهد الدراسات الأمنية. العدد 12(4)، ص. 7.
6. ويليامز، بول. (2019). قدرة الاتحاد الأفريقي على إدارة النزاعات. دراسات الأمن المعاصر، المجلد 13(2)، ص. 22.
7. ناثان، لوري. (2019). الاتحاد الأفريقي والوساطة في النزاعات في أفريقيا. جوهانسبرغ: المعهد الجنوب أفريقي للشؤون الدولية، ص. 25.
8. فريد، مصطفى. (2022). "الاتحاد الأفريقي واتفاق الصخيرات: قراءة تحليلية". مجلة دراسات شمال أفريقيا، 4(1)، 55–80.
9. الاتحاد الأفريقي. (2015). هيكل السلم والأمن الأفريقي. أديس أبابا: مفوضية الاتحاد الأفريقي، ط 1، ص. 10.
10. الاتحاد الأفريقي. (2016). تقرير اللجنة رفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي بشأن ليبيا. أديس أبابا: مفوضية الاتحاد الأفريقي، ط 1، ص. 12.
11. ويليامز، بول د. (2020). الحرب والنزاع في أفريقيا. كامبريدج: بوليتي برس، ط 1، ص. 11.

12. ناثان، لوري. (2021). "الوساطة والاتحاد الأفريقي: دروس من ليبيا". مجلة بناء السلام، 9(3)، ص. 214–230.
13. الاتحاد الأفريقي. (2022). ليبيا وتحولات الأمن الإقليمي. أديس أبابا: مفوضية الاتحاد الأفريقي، ط 1، ص. 14.
14. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. (2021). خارطة الطريق للعملية السياسية في ليبيا. الأمم المتحدة، ص. 8.
15. الاتحاد الأفريقي. (2023). الإطار الأفريقي للمصالحة الوطنية في ليبيا. أديس أبابا: مفوضية الاتحاد الأفريقي، ط 1، ص. 16.
16. الأمم المتحدة. (2015). الاتفاق السياسي الليبي (اتفاق الصخيرات). بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ص. 12–15.
17. خليفة، عادل. (2021). "الانقسام السياسي في ليبيا والتدخلات الدولية". مجلة العلوم السياسية العربية، 15(2)، 77–103.
18. ويليامز، بول. (2019). قدرة الاتحاد الأفريقي على إدارة النزاعات. دراسات الأمن المعاصر، 13(2)، ص. 120–122.
19. بوزيد، أحمد. (2018). الأزمات السياسية في ليبيا: جذورها ومساراتها. طرابلس: مركز الدراسات الاجتماعية، ص. 45–48.
20. ناثان، لوري. (2021). "الوساطة والاتحاد الأفريقي: دروس من ليبيا". مجلة بناء السلام، 9(3)، ص. 217–218.
21. الاتحاد الأفريقي. (2016). تقرير الاتحاد الأفريقي حول الصراع الليبي وجهود الوساطة. أديس أبابا: مطبعة الاتحاد الأفريقي.
22. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL). (2016). تقرير التقدم حول الاتفاقية السياسية (اتفاق الصخرات). نيويورك: الأمم المتحدة.
23. حسن، م. (2018). الأزمة الليبية: الانقسام السياسي والصراع المسلح. القاهرة: دار الشروق.
24. الاتحاد الأوروبي. (2019). تقييم التدخلات الدولية في الأزمة الليبية 2015–2019. بروكسل: المفوضية الأوروبية.
25. ناثان، ل. (2020). ليبيا بين الانقسام العسكري والسياسي. مراجعة الأمن الأفريقي، 28(4)، 200–203.
26. الاتحاد الأفريقي. (2023). جهود المصالحة والوساطة في ليبيا بعد حكومة الوحدة. أديس أبابا: مطبعة الاتحاد الأفريقي.
27. المفوضية الأوروبية. (2021). الانتخابات الليبية والعقبات الدستورية. بروكسل: المفوضية الأوروبية.
28. الاتحاد الأفريقي. (2022). تأثير النزاع الليبي على الأمن الإقليمي. أديس أبابا: مطبعة الاتحاد الأفريقي، ص. 34–36.
29. ويليامز، ب. (2019). ليبيا: الصراع وتحديات الحكم. لندن: روتليدج، ص. 45–47.
30. المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR). (2020). تدفقات الهجرة عبر ليبيا. جنيف: الأمم المتحدة، ص. 12–14.
31. المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (ECFR). (2021). أوروبا وأزمة ليبيا. بروكسل: منشورات المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، ص. 5–9.

32. ناثان، ل. (2021). ليبيا وانتشار الأسلحة الصغيرة. مراجعة الأمن الإفريقي، 30(2)، ص. 220–222.
33. ديرسو، س. (2018). الإطار القانوني للاتحاد الأفريقي من أجل السلم والأمن في ليبيا. موجز السياسات، 12(4)، ص. 7–10.
34. أديباجو، أ. (2016). الحروب بالوكالة في ليبيا وتداعياتها الإقليمية. جوهانسبرغ: مطبعة جامعة ويتس، ص. 88–90.
35. الاتحاد الأفريقي. (2023). جهود الوساطة الإفريقية في ليبيا: تقرير تقييم. أديس أبابا: مطبعة الاتحاد الأفريقي، ص. 50–52.
36. مجموعة الأزمات الدولية (ICG). (2022). ليبيا: التجزئة السياسية والتحديات الأمنية. بروكسل: ICG، ص. 14–17.
37. الاتحاد الأفريقي. (2000). القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. لومي، المواد (3–4).
38. الاتحاد الأفريقي. (2020). تقرير مجلس السلم والأمن بشأن ليبيا. أديس أبابا: مطبوعات الاتحاد الأفريقي، ص. 12–19.
39. الاتحاد الأفريقي. (2023). مبادرات المصالحة الوطنية في ليبيا. أديس أبابا: مطبوعات الاتحاد الأفريقي، ص. 30.
40. الاتحاد الأفريقي. (2024). بيان لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى حول ليبيا. برازافيل، 5 فبراير.
41. الأمم المتحدة. (2016). البيان المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الأفريقي بشأن ليبيا.
42. الاتحاد الأفريقي. (2024–2025). قرارات قمة الاتحاد الأفريقي بشأن السلم والأمن في ليبيا. أديس أبابا.
43. الاتحاد الأفريقي. (2025). بيان رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي حول توقيع ميثاق السلام والمصالحة الوطنية في ليبيا.
44. الاتحاد الأفريقي. (2022). ليبيا وديناميات الأمن الإقليمي. أديس أبابا، ص. 21–27.
45. الاتحاد الأفريقي. (2020). تقرير مجلس السلم والأمن حول تطورات الأزمة الليبية. أديس أبابا: مفوضية السلم والأمن، ص. 14–19.
46. ناثان، ل. (2019). الاتحاد الأفريقي ووساطة النزاعات في أفريقيا. جوهانسبرغ: المعهد الجنوب أفريقي للشؤون الدولية، ص. 53–61.
47. ويليامز، ب. د. (2020). الحرب والنزاعات في أفريقيا. كامبريدج: بوليتي برس، ص. 198–205.
48. الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. (2021). إطار الشراكة الاستراتيجية بشأن السلام.
49. ويليامز، بول. (2019). قدرة الاتحاد الأفريقي على إدارة النزاعات. دراسات الأمن المعاصر، 13(2)، ص. 122.
50. ديرسو، سولومون. (2018). الإطار المعياري للاتحاد الأفريقي للسلام والأمن في ليبيا. موجز السياسات، 12(4)، ص. 1–15.